

فضائل

الأئمة الأربعة

وما امتاز به كل إمام من الفضيلة
ويليه

فصل: في اشتراط حفظ القرآن للمجتهد
وفصل آخر: في مدارك الكراهة

لشيخ الإسلام

أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم

ابن تيمية الحراني

رحمه الله تعالى

حقوق الطبع محفوظة للمحقق

الطبعة الأولى

١١ / ١٠ / ١٤٣٣ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله. أما بعد:

فهذه رسالة جليلة القدر صنفها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في بيان تفاضل أهل العلم، وقدر تفصيلهم فيها، وتفاوت كل واحد منهم في تقرير السنة ورد الأهواء والبدع.

وهذه الرسالة ضمن كتاب الكواكب الدراري من المجلد السابع والثلاثين لمؤلفه: علي بن حسين بن عروة أبي الحسن المشرقي ثم الدمشقي الحنبلي ويعرف بابن زكنون^(١)، وقد فُرج من نسخه يوم الخميس الثاني من شهر شعبان سنة سبع وعشرين وثمانمائة من الهجرة النبوية، وناسخه هو إبراهيم بن محمد بن محمود بن بدر الحنبلي^(٢).

والنسخة مصورة لدى مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض برقم (١٨٢٥)، قد صُوّرت من المكتبة الظاهرية برقم (٥٦٦)، من لوحة (١٨ إلى ٢٠)، والفصل الذي يليه يبدأ من لوحة (٢٠٦ إلى ٢٠٧).

(١) انظر ترجمته في الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٥/ ٢١٤)

(٢) انظر ترجمته في الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (١/ ١٦٦)

أوله رسالة تضمنت فصولاً من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية عن الأئمة الأربعة رحمهم الله تعالى، ومراتبهم في تفصيل السنة، وأثر ذلك في أتباعهم.

ثم تبعها فصل في اشتراط حفظ يحفظ المجتهد للقرآن كله ولا يقتصر على حفظ بعضه، وبيان ما اشتمله القرآن من الأدلة والبراهين والحكم والمواعظ وغيرها من العلوم الجليلة التي لا يُستغنى عنها.

ثم فصل آخر في كيفية معرفة الكراهة بأخصر عبارة. وأما عنوان الرسالة فلم يذكر في الأصل، ولكن وجدت عنواناً يشبه موضوع الرسالة قد ورد في رسالة لابن رُشَيِّق في «أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية» («الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون» ص ٢٠٦)، نصه: رسالة في فضائل الأئمة الأربعة، وما امتاز به كل إمام من الفضيلة. وورد أيضاً في (ص ٢٥٧) من كتاب «أعيان العصر وأعوان النصر» للصفدي عنوان: تفضيل الأئمة الأربعة، وما امتاز به كل واحد منهم. فالعنوان مقارب لما يحتويه موضوع الرسالة؛ ولذلك وسمتها به.

وما كان في النص بين المعقوفتين فهي زيادة من عندي
ليستقيم السياق.

وهذه الفصول لم تطبع من قبلُ بحسب اطلاعي، والله أعلم.
وجزى الله تعالى من أعانني على تصحيح الرسالة.
والحمد لله رب العالمين

اعتنى بها:

فواز محمد العوضي

والى ظاهرنا وقيامنا شر او خير واحد فان ذلك الحكم بصيرة طيبة وتارة القليلين خفيف تأنيلا
جبلهم العلم ومن علم ما علوه حصل له من العلم ما حصل لهم والله اعلم اخر كلام شيخ الاسلام بن تيمية
في ايضا فلا تنس انه روضه فصل الايمنا الاربعه هم في اصول الفقه والدين على درجات
لشافعي في اصول الفقه احوولها اجمالاً وتفصيلاً من مالك ومميز بين الدليل وغير الدليل
قديم الراجح على المرجوح وان كان لما لك في ذلك من الطامات الجامعة المجهلة هو حسنة
ليمة القدر ولكن الشافعي بفصل اصولها واما اصول الدين فالتسعة والاعنت دخلت افعي
كلما تجامع بمجمل وما لك اكثر تفصيلاً لها وبيننا وورد اعلم اهل الاهواء وتفصيلاً للظالم
شافعي كاتخذ بذلك نصوصه والامام احمد هو مفصل للظالم في اصول الدين

والفقه تفصيلا جديدا موافقا في عامه أصول الفقه فكان يقول حديث صحيح ورأي صحيح وعن
مالك حديث صحيح ورأي صحيح معاني أصول فقه من نوع اضطراب وكما اهل الرأي
فهم وان كان لهم جل من الكلام في ذلك فليس لهم قواعد محررة لافي اصول دين ولا
في اصول فقه ولهذا كان للاتباع لهم منهم من جميع اهل الاهواء من المعتزلة والمالكية
والجهمية والشيعة والمنازعين والطبيعيين خلافا لصاحب الشافعي فان البدع فيهم
اقل بكثير جدا او اقل بالعلم بغيرهم عن هذه البدع الكبار وان انت الشافعي
او اذن المعتزلة واليهية والرافضة فذلك قليل موجود ايضا واما المالكية والكثير
بعد من اهل الاهواء وهي فيهم اقل لان كلامهم في اصول الدين على وجه التفصيل
اكثر من كلام الشافعي فلذلك قلنا في اصحابه وهم في اصحاب اقل من الجميع وبما
منهم من البدع فهو اقل من بدع غيرهم لان كلام احمد في اصول الدين والفقه وبما
لذلك بالكاتب والشيعة فاقا واصحاب اكثر من غيره ومن اتباع كلامهم الى
معهودة اقرب وعن مخالفتها بعد خلاف ما لم ينس عن فان كلامهم منفرد فيه براه
وتابع غير امامه ولهذا اكثر اهل الاهواء في المنتسبين الى اهل الكوفة لقله نصوهم
العصمة في ذلك لكن اعتنا صواعق ذلك بما وضعه من الفروع المولدة فانهم ولدوا
من تفرع الحوادث بما لم يفرعه غيرهم ولهذا قال الشافعي في اذا الفقه فهو عيال
على ابي حنيفة في تفرع المالكي لافي معرفة الدلائل وهذا الذي بيننا لك
وان شافعي من يرجع هذا من وجه ومن يرجع هذا من وجه في الاصلين كما بينا في الفقه
والشافعي استوعب النصوص المفصلة لا يخالف حكا محكما عدم اقطر خلاف ما لك
هذا الباب لكن ما لك صبط من فرايد الشريعة بمقاصد الحكم مضطرا الشافعي
من العبادات والعمالات ودعاية المقاصد ما ليات هذا اشبه باصول الدين
كان الاما حديث المفصلة اشبه باصول الفقه هو لا امر من الكوفيين في هذين الاصطلاحين
فان الكوفيين اكثر مخالفة للنصوص لا يوجد في مذهبه من المذاهب اكثر مخالفا منهم والامام
احمد موافق للشافعي من حيث الجملة في متابعة الحديث والاكث في رعاية المقاصد والنيات
وقواعد الشريعة لكن قد حصل من مالك في بعض المواضع تفصيل لا يوجد مثله في كلام
احمد فان كانت اصول احمد موافقة واصول الفقه تنقي انه تعلما من الشافعي كما تعلم
الشافعي من اصول المفصلة وهي الاحاديث الصحاح الدالة على ما يلى الفقه ففصل
في جملة مقالات الطوائف ودورها وموادهم اما باب الصفات والتوحيد فالنفي في الجملة
قول المعتزلة والمعتزلة وغيرهم من المذهب وان كان من المعتزلة نوع فرق

المتشدد في دعائها ودعايتها من اثارها الحرة في العصب والكبر والخل وجب الدنيا وجه
 المتكلم وحبه الياسه ومعرفة الشيطان وكيفية مدخل غروره ومعرفة مواربها الانا والايدي
 لمعقبات كيدية وايضا الذي يجمع عليه عند المحبة ومعرفة مراعات موقع نظر الرب والاهمال
 موقع نظر الخلق ومعرفة حقوق الخلق مثل الوالد بين وذوي الاحكام والايام من اهل العذر والافان
 والعلما العالمين والعلما المقتدين والناجحة المهتدين والجيران وعامة المؤمنين والمؤمنين
 بحسب لكل منهم الحق معرفة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وكيفية وصفة العزيمة لكيما يذكر
 في غرض هذا الموضع فيها هو العلم للطلاب من الخلق معرفة وهو اصل التوحيد الذي انزل الله
 كتابا ولا اوتى رسل الا به ووهو اصل كل علم اليه وببر العلوم وتليه وبعد ذلك معرفة اصولها
 الدين وبعد هذا العلم الفرع المعروف علم الرسول وعلم صحابه الامم فالا فالا في حفظ القرآن
 لا يمكن الفتوى في تلك الاحكام فلا يكون مجتهدا مطلقا بل هو مجتهد في باب من ابواب العلم الوجب
 الثاني ان القرآن اشتمل على اصول الدين وقواعد الشريعة ونبيه على المقامات والاعمال والاحتجابات
 ومن شرط المجتهد معرفة بنوع احكامها الذي في كيفية الاقتباس من مقتضاها والاعمال والاحتجابات
 لا يمكن الا بعد فهم مقاصد الدين وحمل الشريعة الكلية وذلك لا ينج بدون حفظ القرآن فان قلت فقد كان
 جماعة من الصحابة يثبتون ولا يحفظون القرآن جميعا مثل أبي بكر وعمر وعيا في اول الامر قلت قد كانوا
 يثابرون الرسول فاذا اشكل عليهم امر سألوه وحضروا التزيل وهو كيفية الاجتهاد واجتهدوا
 القواعد والاصول بكنهه ما كانت لهم للرسول واطلوا على الحكم والعلم والمقامات من بعض القرآن
 لا من غيره وذلك لظهور التجربة الصحيحة بخلاف العلم اليوم فانه لا معرفة لهم بذلك فان احفظ
 القرآن وانما من صلو او صلو او من يتلوه من ذلك الحفظ لم يحصل علم بل من العلم
 فانما ذكرناه هو العلم النافع والعلم المالح والله سبحانه اعلم **فصل في مدارك**
الكرامه الاول مدارك التي اذا لم يدل عليه الثبوت في تحريم المشي ان لم يدل على التحريم
 فانه يقتضي الكراهه لانه من الاشبهات والاشبهات كثير منها اختلاف العلماء في معرفة
 شيء دليل على كراهه عند من لا يسي تحريمه الله الا ان يدل دليل قاطع على عدم الكراهه فلا
 يلتفت حينئذ الى الخلاف لان مقتضى الكراهه قيام الشبهة والثبوت في التحريم ومع
 القطع فلا شيء وكذا الاختلاف في الوجوب اذا لورث شبهه فلا اقل من اقتداء بآراء
 بوريت شبهه لم يورث لان سبب الكراهه انما هو الاشتباه لا غير والله سبحانه اعلم

احكام

ثم

وقال أيضاً (شيخ الإسلام ابن تيمية) قدس الله روحه:

الأئمة الأربعة هم في أصول الفقه والدين على درجات:

فالشافعي في أصول الفقه أجود لها إجمالاً وتفصيلاً من مالك، وتمييزاً بين الدليل وغير الدليل، وتقديم الراجح على المرجوح. وإن كان لمالك في ذلك من الكلمات الجامعة المجملة ما هي حسنة عظيمة القدر، ولكن الشافعي يفصل أصوله.

وأما أصول الدين والسنة والاعتقاد: فالشافعي فيها كلمات جامعة مجملة، ومالك أكثر تفصيلاً لها وبياناً ورداً على أهل الأهواء وتفصيلاً للكلام من الشافعي كما تشهد بذلك نصوصه.

والإمام أحمد هو مُفَصِّلٌ للكلام في أصول الدين /١٨ب/ والفقه تفصيلاً جيداً، موافقاً (له) في عامة أصول الفقه، وكان يقول (عن الشافعي): حديث صحيح ورأي صحيح. وعن مالك: حديث صحيح ورأي صحيح^(١). مع ما في أصول فقهه من نوع اضطراب.

(١) انظر «تاريخ بغداد» (٥٧٦/١٥)، و«تاريخ دمشق» (١٢٧/٣٧-١٢٨). وللرواية زيادات، جاءت من طرق عن محمد بن عبد الله الصيرفي أبي بكر الشافعي، عن إبراهيم بن إسحاق الحري، عن الإمام أحمد، به. والصيرفي غير معروف بالرواية والتحديث، فالعهد عليه. انظر ترجمته في «تاريخ بغداد» (٤٧٢/٣)، و«طبقات الشافعية» للسبكي (١٨٦/٣).

وأما أهل الرأي: فهم وإن كان لهم جمل من الكلام في ذلك، فليس لهم قواعد محررة لا في أصول دين ولا في أصول فقه. ولهذا كان المتَّبِعون لهم فيهم من جميع أهل الأهواء؛ من المعتزلة والمرجئة والجهمية والمجسمة والخارجين والمطيعين.

بخلاف أصحاب الشافعي، فإن البدع فيهم أقل بكثير جدًّا، والغالب عليهم بَعْدَهُم عن هذه البدع الكبار، وإن انتسب إلى الشافعي أفراد من المعتزلة والجهمية والرافضة فذلك قليلٌ موجودٌ أيضًا.

وأما أصحاب مالك (فأكثر بَعْدًا من أهل الأهواء، وهي فيهم أقل؛ لأن كلامه في أصول الدين على وجه التفصيل أكثر من كلام الشافعي، فلذلك قلّوا في أصحابه.

وهم في أصحاب أحمد أقل من الجميع، وما فيهم من البدع فهو أخف من بدع غيرهم؛ لأن كلام أحمد في أصول الدين والفقه وبيانه لذلك بالكتاب والسنة وآثار الصحابة أكثر من غيره.

ومن أن أتباع كل إمام هم إلى نصوصه أقرب وعن مخالفتها أبعد، بخلاف ما لم يُنص عنه فإن كلاً منهم ينفرد فيه برأيه

ويتابع غير إمامه^(١).

ولهذا أكثر أهل الأهواء في المنتسبين إلى أهل الكوفة؛ لقلة نصوصهم المفصلة في ذلك. لكن اعتاضوا عن ذلك بما وضعوه من الفروع المولدة، فإنهم ولّدوا من تفريع الحوادث ما لم يفرّعه غيرهم، ولهذا قال الشافعي: من أراد الفقه فهو عيال على أبي حنيفة^(٢). في تفريع المسائل لا في معرفة الدلائل. وهذا الذي بين مالك والشافعي من يرجح هذا من وجه، ومن يرجح هذا من وجه في الأصلين كما بينهما في الفقه. والشافعي اتبع النصوص المفصلة لا يخالف حديثاً صحيحاً عمداً قط، بخلاف مالك في هذا الباب. لكن مالك ضبط من فرائد الشريعة ومقاصدها ما لم يضبطه الشافعي من السياسات والمعاملات ورعاية المقاصد والنيات، وهذا أشبه بأصول الدين، كما أن الأحاديث المفصلة أشبه بأصول الفقه.

(١) ولهذا كثر في بعضهم البدع؛ لكونهم أخذوها عن غير السلف، فتجد مثلاً شافعيّاً أشعريّاً أو صوفيّاً أو خارجيّاً، والإمام الشافعي بريء من ذلك، وهذا بسبب عدم اعتصامهم بالوحي، وتعصبهم لإمامهم بكل ما قال، وبما أن إمامهم لم يرد عنه نص بمسألة في أصول الدين قاموا وأخذوها عن غيره من أهل الأهواء، ولم يرجعوا إلى كلام السلف، فاجتمع فيهم التقليد الأعمى والأهواء المضلة وسوء الظن بالسلف الصالح، ومنهم من سلك طريقاً مبتدعاً وترك نصوص إمامه التي صرح في ذمها. فحقيقة الاعتصام هو التمسك بما كان عليه أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، فإن فيه الهداية والنجاة، قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى في «أصول السنة» (ص ١٤): أصول السنة عندنا: التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والاقتداء بهم.

(٢) انظر آداب الشافعي ومناقبه، لابن أبي حاتم (ص ١٦١).

وهؤلاء أقرب من الكوفيين في هذين الأصلين، فإن الكوفيين أكثر مخالفة للنصوص، لا يوجد في مذهب من المذاهب أكثر مخالفة لها منهم.

والإمام أحمد موافق للشافعي من حيث الجملة في متابعة الحديث، ومالك في رعاية المقاصد والنيات وقواعد الشريعة. لكن قد يحصل من مالك في بعض المواضع تفصيل لا يوجد مثله في كلام أحمد، وإن كانت أصول أحمد توافقه. وأصول الفقه تتبع أنه تعلمها من الشافعي، كما تعلم الشافعي منه الأصول المفصلة، وهي الأحاديث الصحاح الدالة على مسائل الفقه^(١).

١٩/ب/ فصل

وأهل البدع في غير الحنبلية أكثر منهم في الحنبلية بوجوه كثيرة؛ لأن نصوص الإمام أحمد في تفاصيل إثبات السنة، ونفي البدع أكثر من غيره بكثير.

(١) تبع هذا الموضع هنا في المخطوط فصل يتعلق بمذاهب الطوائف في الصفات، وهو مطبوع من «مجموع الفتاوى» (٥١/٦)، وهو فصل جدير بالاطلاع عليه لما احتواه من تفصيل بمعرفة فرق في الصفات.

فالمبتدعة المنتسبون إلى غيره، إذا كانوا جهمية أو قدرية أو شيعية أو مرجئة لم يكن ذلك مذهباً لأبي حنيفة، إلا في الإرجاء فإنه قول لبعضهم، وإما بعض التجهم، واختلف النقل عنه، ولذلك اختلف أصحابه المنتسبون إليه ما بين سنية وجهمية، ذكور وإناث، مشبهة ومجسمة؛ لأن أصوله لا تنفي البدع وإن لم يثبتها^(١).

وفي الحنبلية أيضاً مبتدعة، وإن كانت البدعة في غيرهم أكثر، وبدعتهم غالباً في زيادة الإثبات في حق الله تعالى، وفي زيادة الإنكار على مخالفهم بالتكفير وغيره؛ لأن أحمد كان مثبتاً لما جاءت به السنة، منكرًا على من خالفها، مصيباً في غالب الأمر، ومختلفاً عنه في البعض، ومخالفًا عنه في البعض. وأما بدعة غيرهم فقد تكون أشد من بدعة مبتدعهم في زيادة الإثبات والإنكار، وقد تكون في النفي وهو الأغلب

(١) ولذا فمن أراد أن يتمسك بالسنة ويمتصم بها فعليه بالتفصيل والبيان الوارد في السنة، ويترك لجماعات والإيهامات -التي تكون في موضع يحتاج إلى تفصيل- ويتحصل بسببها فساد السنة وإضلال للناس. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢١٨)؛ وإنما يلتبس لك على كثير من الناس بسبب ما في الفاظه من الإجمال والإشترار والإيهام، فإذا فُسر المراد بتلك الألفاظ انكشفت حقيقة المعاني المعقولة. وقال في منهاج السنة النبوية (٢/ ٢١٧)، وأما الألفاظ المجملة بالكلام فيها بالنفي والإثبات دون الاستفصال يوقع في الجهل والضلال، والفتن والخبال، والقيل والقال، قد قيل؛ أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء.

كالجهمية والقدرية والمرجئة والرافضة، وأما زيادة الإنكار من غيرهم على المخالف من تكفير وتفسيق فكثير. والله أعلم.^(١)

٢٠٦ب/ فصل

الذي نعتقه وندين به أنه يُشترط للاجتهاد في جميع العلوم؛ توحيداً، ومعرفة، وفقهاً، وتصوفاً، وغير ذلك: حفظ جميع القرآن، خلافاً لما ذكروه من أنه يكفي حفظ آيات الأحكام وهي خمسمائة آية.

وذلك أن المعنى بالمجتهد المطلق هو الذي معه أهلية يتمكن بها من معرفة الأحكام الشرعية، وهذا باطل من القول، وإنما المجتهد من عرف الأحكام التي بين العبد وربه. فلا يكون العبد عالماً بالدين وأحكام الشريعة وما يحبه الله ويرضاه ويسخطه ويبغضه ما لم يحفظ القرآن.

وذلك أن القرآن هو مجمع علم الأولين والآخرين، بل وعليه مدار علم الدنيا والآخرة، وما لله وما لغيره.

(١) هنا في الحاشية كتب، في تلوه الورقة الملحقة، فصل الذي نعتقه وندين به. انتهى. قلت، وهذه الورقة وجودة في لوحة (٢٠٦) بنفس المخطوط. وهو الرد على بعض الأصوليين الذين ذكروا في وصف المجتهد طلق أن يحفظ بعض الآيات التي تتعلق بالأحكام لا كل القرآن.

قال ابن مسعود: من أراد العلم فليُتَوَرَّ القرآن^(١)...^(٢) قال الشيخ: فيجب أن لا يكون الإنسان عالماً مستقلاً من

(١) رواه ابن أبي شيبه (٢٢٥/١٠) بإسناد صحيح بلفظ: فليقرأ القرآن فإن فيه علم الأولين والأخريين. ورواه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» رقم (١٩٤) بلفظ المصنف.

(٢) في المخطوط هنا تعليق من كلام ابن زكّون الحنبلي على كلام شيخ الإسلام رحمهما الله تعالى في فضل القرآن، ثم أكمل بعد ذلك كلام شيخ الإسلام.

ونص تعليقه: قلت: قال ابن أبي حاتم: حدثنا علي بن الحسين، ثنا الحسن بن سهل الجعفي وخزّ بن المبارك، قال: ثنا عمران بن عيينة، ثنا عطاء بن السائب، قال: أقراني أبو عبد الرحمن السلمي القرآن، وكان إذا قرأ أحدنا القرآن قال: قد أخذت علم الله، فليس أحد اليوم أفضل منك إلا بعمل صالح، وأما العلم فقد حزت قصّيه، ثم قرأ: «أنزله بعلمه» أي فيه علمه الذي أراد أن يطلع العباد عليه مما يحبه ويرضاه وما يكرهه ويأباه، وما فيه من العلم بالغيوب الماضية والمستقبلية، وما فيه من ذكر صفاته، وغير ذلك مما لا يعلمه نبي مرسل ولا ملك مقرب إلا أن يعلمه الله ذلك، وفيه من الأدلة القاطمة لإعذار الخلق والحجة المزيلة للشبه، والضيء الواضح والحق المبين والجمع بين الأدلة الكثيرة في الآية الواحدة بل الكلمة الواحدة، والعبادات الكثيرة في الآية الواحدة، وفيه من البشارة والندارة والترغيب والترهيب ما لا يبقى معه لمعتذر عن.

وقال الترمذي في «فضائل القرآن»: حدثنا عبد بن حميد، ثنا حسين بن علي الجعفي، ثنا حمزة الزيات، عن أبي المختار الطائي، عن ابن أخي الحارث الأعور، عن الحارث الأعور، قال: مررت في المسجد فإذا الناس يخوضون في الأحاديث، فدخلت على علي فقلت: يا أمير المؤمنين ألا ترى الناس قد خاضوا في الأحاديث؟ فقال: أو قد فعلوها؟ قلت: نعم. فقال: أما إنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ألا إنها ستكون فتنة». فقلت: ما المخرج منها يا رسول الله؟ فقال: «كتاب الله؛ فيه نيا ما قبلكم، وخير ما بعدكم، وحكم ما بينكم، هو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله، وهو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، هو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسنة، ولا تشعب منه العلماء، ولا يخلق عن كثرة الرد، ولا تنقضي عجائبه، هو الذي لم تنته الجن إذ سمعته حتى قالوا: «إنا سمعنا قرآناً عجباً • يهدي إلى الرشد فأمنا به». من قال به صدق، ومن عمل به أجر، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هُدي إلى صراط مستقيم..

قال الترمذي: لا نعرفه إلا من حديث حمزة الزيات وإسناده مجهول، وفي حديث الحارث مقال. قلت: هذا الحديث قد عظمه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «فضائل القرآن» له، وذكر ابن كثير لهذا الحديث شواهد ومتابعات في «تفسيره»، وكذا ذكر له في «جامع المسانيد»، شواهد، فقوي الحديث ويانت شواهد صحته لأجلها، والله سبحانه أعلم. انتهى كلام ابن زكّون.

قال ابن كثير في «فضائل القرآن» عن حديث علي رضي الله عنه (٢١/١): وقصاري هذا الحديث أن يكون من كلام أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، وقد وهم بعضهم في رفعه، وهو كلام حسن صحيح، على أنه قد روي له شاهد عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم. اهـ. ثم ساق الشواهد للحديث.

علماء الشريعة إلا بحفظ القرآن كله؛ لوجهين:

أحدهما: أن الأحكام الشرعية ليست مقصورة على كتب الفقهاء فروعاً وأصولاً، بل ذلك فرع يسير من الأحكام الشرعية، ولو كانت تلك هي القدر المعتبر لكان المفيد من القرآن هي الخمسمائة آية، وذلك باطل.

بل العلم الأصلي هو العلم الذي بُعث به الرسل وأنزل به الكتب؛ وهو علم الإيمان، وعلم أحوال القلوب وما تزكوا به من الخشية والإنابة والتوكل والرضى والصبر واليقين والمحبة والزهد في الدنيا وطلب الآخرة والحب في الله والبغض في الله ومحبة الله وكتابه ورسوله والنصيحة لله ولكتابه ورسوله وللمؤمنين والإخلاص والصدق والشكر لله دائماً، وعلم شروط الأعمال وما يصححها ويفسدها مما يتعلق بالقلوب من الرياء والعجب والغفلة عن معانيها، وغير ذلك مما هو مبسوط في غير هذا الموضع.

ومن ذلك: معرفة /٢٠٧/ النفس وشروطها ودسائسها من الشرّة والحرص والحسد والغضب والكبر والبخل وحب الدنيا وحب التعظيم وحب الرياسة، ومعرفة الشيطان وكيفية ومداخل غروره، ومعرفة موازين الأعمال وما ينبغي أن يبدأ به وأنها الذي يرجح على صاحبه عند الله محبة

ومنزلة ومراعات موقع نظر الرب وإهمال موقع نظر الخلق، ومعرفة حقوق الخلق مثل الوالدين وذوي الأرحام والأئمة من أهل العدل والإنصاف والعلماء العاملين والصلحاء المقتدين والمشايخ المهتدين والجيران وعامة المؤمنين وما الذي يجب لكل منهم من الحق، ومعرفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكيفيته وصفته، إلى غير ذلك مما قد ذكر في غير هذا الموضع.

فهذا هو العلم المطلوب من الخلق معرفته، وهو أصل التوحيد الذي ما أنزل الله كتاباً ولا أرسل رسولاً إلا به، ودعوة الرسل كلهم إليه، وسائر العلوم وسيلة إليه. وبعد ذلك معرفة أحكام الشريعة وأمور الدين. وبعد هذا كله علم الفروع المعروف عن الرسول وعن أصحابه، الأهم منه فالأهم.

فالذي لا يحفظ القرآن لا يمكنه الفتوى في تلك الأحكام، فلا يكون مجتهداً مطلقاً، بل هو مجتهد في باب من أبواب العلم.

الوجه الثاني: أن القرآن اشتمل على أصول الدين وقواعد الشرع ونبه على المقاصد والعلل وبيّن المهمات والجمل، ومن شرط المجتهد معرفته بأنواع اجتهاد الرأي وكيفية الاقتباس

منه واستتباط العلل والأسباب، وذلك لا يمكن إلا بعد فهم مقاصد الدين وعلل الشرع الكلية، وذلك لا يتم بدون حفظ القرآن.

فإن قلت: فقد كان جماعة من الصحابة يفتون ولا يحفظون القرآن جميعاً؛ مثل أبي بكر وعمر وغيرهما في أول الأمر. قلت: قد كانوا يشاهدون الرسول فإذا أشكل عليهم أمر سألوه، وحضروا التنزيل، وفهموا كيفية الاجتهاد، وأحكموا القواعد والأصول بكثرة مجالستهم للرسول، واطلعوا على الحكم والعلل والمقاصد من نفس القرآن لا من غيره، وذلك لطول التجربة الصحيحة. بخلاف العلماء اليوم فإنهم لا معرفة لهم بذلك، فإن لم يحفظوا القرآن والسنة ضلوا وأضلوا، ومن لم يتلبس بما ذكرناه من تلك الخصال لم يحصل على طائل من العلم، فإن ما ذكرناه هو العلم النافع والعمل الصالح.

والله سبحانه أعلم.

فصل

في مدارك الكراهة:

الأول: مدارك النهي إذا لم يدل عليه.

الثاني: الشك في تحريم الشيء، إن لم يدل على التحريم فإنه يقتضي الكراهة؛ لأنه من الشبهات.

وأسباب الاشتباه كثيرة، منها اختلاف العلماء في تحريم شيء دليل على كراهته عند من لا يرى تحريمه، اللهم إلا أن يدل دليل قاطع على عدم الكراهة فلا يلتفت حينئذ إلى المخالف؛ لأن المقتضي للكراهة قيام الشبهة والشك في التحريم، ومع القطع فلا شك. وكذا الاختلاف في الوجوب إذا أورث شبهة، فلا أقل من الندب. وإن لم يورث شبهة لم يؤثر؛ لأن سبب الكراهة إنما هو الاشتباه لا غيره.

والله سبحانه أعلم.